مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير

هارون العشي أستاذ مساعد
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير
جامعة الحاج لخضر باتنة

ملتقى دولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات
- دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-

مداخلة تحت عنوان
مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية و دورها في بلورة التحولات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-
خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤

مقدمة :

تعبر المشروعات الاستثمارية من بين العناصر الأساسية لرفاه المجتمعات و تطورها بيد أنها تتطلب توفير موارد مالية داخلية و خارجية بتكلفة معقولة واستخدامها بطريقة عقلانية لكن يبدو انه في السنوات الأخيرة أن اغلب المشروعات الاستثمارية في دول العالم الثالث تعاني من مشاكل جمة من بينها افتقرنا إلى الموارد المالية مما أدى بهذه الدول إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية وما يترتب عليها من أزمات و مشاكل ومن الممكن أن تتفاقم هذه المشاكل في المستقبل إذا لم تقم هذه الدول بالمحافظة على مصالحها بالتعاون فيما بينها لمواجهة تيار ظاهرة العولمة.

إن هذه المشاكل الناجمة عن استخدام التمويل بالقروض يدعو إلى إعادة النظر في مصادر تمويل المشروعات، وذلك بالاعتماد على مواردنا الذاتية لحل هذه المعضلة، أي محاولة تعبئة المصادر الداخلية اكبر قدر ممكن واستخدامها استخداما عقلانيا وتوجهها إلى المشروعات الاستثمارية المنتجة للحصول على عائد مقبول.

إن تحد يد دور المشاريع الاستثمارية في تعبئة الوفورات النقدية المتاحة وجعلها أرصدة رأسمالية منتجة أضحى أمرا ضروريا يؤدى إلى التركيز على الأسباب و الظروف و المبررات الداعية إلى الاستثمار، وإعطائها الدور المناسب من اجل البدء في عملية التنمية الاقتصادية و التعجيل بها. لكن محدودية الموارد الاقتصادية وحاجات الأفراد المتعددة تستدعي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و تسييرها تسييرا عقلانيا بهدف تعظيم العائد، بطبيعة الحال مع مراعاة رغبات المستثمرين من جهة و حاجيا ت الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

اعتمدت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة بإقامة مشاريع تنموية طموحة، حيث قامت بتمويلها عن طريق مصادر خارجية مما كلفها الكثير، و في النهاية أصبحت تتخبط في أزمة مديونية. منذ التسعينات من القرن الماضي دخلت الجزائر مرحلة جديدة حيث تغيرت الكثير من الممارسات الاقتصادية منها الجانب التمويلي للمشاريع الاستثمارية، بناء على هذا تمثلت إشكالية هذه الورقة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو الفرق بين مختلف السياسات التمويلية للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤؟ وما هي آفاق هذه السياسة؟ و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما هي مختلف مصادر التمويل المعتمدة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤؟
- ما هي مختلف السياسات التمويلية المنتهجة في الجزائر خلال نفس الفترة؟ وما هي نتائجها؟
- ما هي التوجهات الجديدة للسياسة التمويلية في الجزائر؟

سوف يتم التعرض إلى موضوع مصادر التمويل من وجهة نظر كلية " دراسة كلية " وذلك بالتطرق إلى مختلف مصادر التمويل الداخلية و الخارجية المعتمدة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ وصولا إلى مختلف السياسات التمويلية لهذه المشاريع عن طريق تتبع نتائج المسار التنموي خلال نفس الفترة، مما أدى إلى تبلور أفكار جديدة في مجال مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية.

١- المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر و توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية:

تنبع أهمية المشاريع الاستثمارية من المهام الرئيسية في إطار التنمية الاقتصادية. وقد حاول العديد من الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية تحديد الدور المرتقب لهذه المشاريع الاستثمارية في عملية التنمية الاقتصادية، استنادا إلى الدور الذي لعبته هذه المشاريع في البلدان المتطورة عندما كانت تجتاز مراحلها الأولى. إلا أن النظريات التي حاولت أن تعطي دورا مهما للمشاريع الاستثمارية ضمن عملية التنمية الاقتصادية، في حاجة إلى أن تأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياق الذي توجد فيه الدول النامية اليوم عن ذلك الذي كانت توجد فيه الدول المتطورة بالأمس، فضلا عن تباين معطيات الاستثمار من بلد لآخر.

١-١ توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة التخطيط:

بالرجوع إلى فترة التخطيط نجد أن الصناعة تستأثر بحصة الأسد من مجموع الاستثمارات المخططة، فنجد تزايد حصة الصناعة أكثر من تزايد حصة البنية التحتية، وعلى حساب تقلص حصة الزراعة على الرغم من أن الهدف من التخطيط الصناعي هو ضمان التناسب الصحيح بين فروع الصناعة من جهة وبين الصناعات و القطاعات الأخرى من جهة أخرى. كما نجد أن حصة الاستثمارات المنفذة في قطاع المحروقات من مجمل الاستثمارات الصناعية قد فاقت الاستثمارات المخطط لها على حساب قطاع الصناعات الأساسية وامتدت آثار هذه الظاهرة إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني أي استقطاب المحروقات لجزء كبير من الاستثمارات.

على مستوى التوزيع بين القطاعات فإننا نلاحظ أن النصيب الأكبر كان للصناعة و المحروقات حيث استحوذت على٤٩% من الاستثمارات في المخطط الثلاثي، ٣٥ % في المخطط الرباعي الأول، ٣٨% في الرباعي الثاني، ٣٨,٦ % في الخماسي الأول بينما نسجل الضعف النسبي للزراعة و الري من هذه الاستثمارات، حيث خصص لها ١٨ % خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ و ١٥ % خلال فترة ١٩٧٤-١٩٧٧ بذلك يظهر نوع من التناقض من نموذج ديبرينس الذي يطرح تحديث الزراعة. إن الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية تتجاوز ١٧ % في المخطط الثلاثي ، بالتقريب ٣٠ % خلال المخططين الرباعيين بالرغم من ضرورة هذا للقطاع للاقتصاد الوطني في بداية التنمية . على كل يلاحظ أن المخطط الجزائري أعطى الأولوية المطلقة للصناعة و في مقدمتها المحروقات باعتباره المصدر الأساسي للتراكم و للصناعات الأساسية المتمثلة في الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و التعدينية و الحديدية التي ينتظر منها أن تلعب دورا أساسيا في التكامل بين مختلف الفروع و الزراعة، خاصة أن المحروقات والصناعات الأساسية أخذت النسب التالية من مجموع الاستثمارات الصناعية في المخططات الثلاثة الأولى ٨٢,٤ % ،٧٨,٩ % و ٨٦,١ % على الترتيب، بينما الصناعات الخفيفة لم تنل أهمية من طرف المخطط إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي الاستثمارات الصناعية خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٧ سوى ٨,٦ % وبذلك فإن التصنيع في الجزائر موجها في غالبيته نحو إنتاج السلع الإنتاجية و الوسيطة أكثر منه لإنتاج للسلع الاستهلاكية.[١]

بينما نلاحظ أن البنية التي جرى اختيارها في المخطط الخماسي الأول تكشف عن إعطاء أهمية للقطاعات المتأخرة نسبيا كالزراعة و السكن و المرافق الاجتماعية الأخرى و هذا تصحيحا في اعتقاد المسؤولين

---

[1] - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨، ماي ١٩٨٠، الجزائر، ص.٥٠.

للانحرافات التي حدثت في السابق و العمل على رفع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة واستكمال ما لم ينجز في السابق و إشباع الحاجات الاجتماعية، كما لم يلاحظ تباطؤ في سير التراكم بالتالي الانخفاض في معدلات الاستثمار بالمقارنة مع الفترات السابقة حيث بلغ معدل التراكم ٣٨,١ % سنة ١٩٨٠ و بقي بنفس الوتيرة تقريبا خلال فترة المخطط الخماسي الأول لكن هذا لا يعني انقلابا للوضع السابق وإهمال القطاعات ذات الأولوية في المرحلة السابقة؛ حيث بقيت الصناعة دائما في الطليعة بنسبة ٣٨,٥% من الاستثمارات الكلية والزراعة ١١,٧% والبرامج الاجتماعية بنسبة ٣٢,٥%(السكن، التربية و التكوين، الصحة والتجهيزات الاجتماعية).

لكن بعد نهاية مرحلة التخطيط في الجزائر و التخلي عن النظام الاشتراكي في نهاية الثمانينات بدأ التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق و تبني النهج الرأس المالي مع مجيء التسعينات من القرن الماضي، فإن هناك تغيرات طرأت في بنية و تركيبة الاستثمار، فيلاحظ أن الدولة انسحبت نهائيا من قطاعات كالمحروقات و قلصت حصة الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعة وضاعفت حصة الاستثمار في قطاعات أخرى كالفلاحة و الري، التربية و تكوين المنشآت الاقتصادية الاجتماعية السكن و الخدمات... إلخ، مع التأكيد على استمرارية الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ و تضاعف حصته.

١-٢ توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤:

إن دراسة الاستثمارات العامة في الجزائر تعد من بين الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي. زيادة حصة الاستثمارات في التنمية يعود لضخامة حجم الاستثمارات و لتزايد حاجات المجتمع. و هذه الزيادة لا تتحقق في كل فروع النشاط الاقتصادي وبنفس النسب، لكن وفقا للأولويات و النتائج المراد الوصول إليها. بهدف الوقوف على تطور قيمة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني فإننا نستعين بالجدول (١) أدناه.

من الجدول (١) أدناه يتضح بان المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث تضاعف عشر مرات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤. كما يلاحظ غياب حصة المحروقات وتناقص حصة الصناعات المصنعة، هذا راجع لتخلي الدولة عن سياستها في هذا المجال و فشل هذه السياسة في التجارب التنموية السابقة. كما أن حصة المناجم و الطاقة قد تضاعفت أربع مرات تقريبا، و أن الجزء الأكبر منتها موجه إلى الكهرباء الريفية بغية النهوض بالريف الجزائري، كما يجب كما أن حصة الفلاحة والري، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية والتكوين والسكن والخدمات المنتجة تستأثر بحصة الأسد من المجموع الفرعي للاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، هذا راجع للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني و للعناية التي توليها الدولة لهذه القطاعات بهدف تحسين مستوى معيشة السكان و محاولة دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني. بينما نجد أن المخططات البلدية للتنمية تضاعفت أكثر من أربع مرات، هذا يعود لاهتمام الدولة بالجماعات المحلية و ضمان أدائها المستمر و توفير كل المرافق بها. و نفس الشيء بالنسبة للمنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، هذا يعود بطبيعة الحال للدور الذي تلعبه هذه المرافق الخدمات في الوقت الحالي.

[٢] - نفس المرجع السابق، ص ص.٢٤ -٢٥.

جدول (١) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	2003	2004
المحروقات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصناعات المصنعة	١,٢٥٠	١,٢٠٠	١,٧٠٠	١,٨٤٠	١,٩٥٠	١,٠٢٠	١,٠٠٠	٣٠٠	١٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٥٠٠	١٥٠	100	-
المناجم و الطاقة (منها الكهرباء الريفية)	٧٠١,٤٠	٢,١٠ ١,٦٠	٤,٠٠ ٣,٢٠	٥,٢٠٠ ٤,٣٥٠	٦,٠٠٠ ٥,١٠٠	٥,٧٨٠ ٤,٨٨٠	٦,٨٠٠ ٥,٨٠٠	٦,٤٥٠ ٥,٣٠٠	٦,٧٠٠ ٤,٠٠٠	٨,٧٠٠ ٦,٥٠٠	٧,٧٠٠ ٣,٨٠٠	٥,٦٠٠ ٤,٠٠٠	٨,١٠٠ ٥,٥٠٠	8300 6600	- -
الفلاحة و الري	٩,٠٢٠	٩,٨٠٠	١٢,٥٠٠	١٨,٢٤٠	٢٢,١٦٠	٢٣,٢٠٠	٢٨,٠٠٠	٢٨,٥١٠	٣٦,٠١٥	٤٢,٣٣٨	٤٣,٥٣٥	٥٦,٧٧٠	٧٥,٤٥	94210	85115
الخدمات المنتجة	٢٩٤	٤٠٠	١,٠٠٠	٩٦٠	١,٠٩٠	١,٦٠٠	٢,٨٠٠	٢,١٦٠	٤,٢١٥	٤,٣٨٥	٣,٧٧٧	٥,٢٢٥	١٥,٤٩٤	22128	16106
المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية	١٠,٤١٥	١٢,٢٠٠	١٦,٥٠٠	٢٤,٦٠٠	٢٦,٨٠٠	٢٥,٥٠٠	٣١,٩٠٠	٣٧,١٠٠	٤١,٩٩٠	٤٧,١٥٥	٥٧,٦٩٤	٨٣,٨٨٧	١٠٢,٥٢٦	114093	131436
التربية و التكوين	٨,٠٥٠	٩٠٠	١١,٠٠٠	١٤,٥٠٠	١٧,٤٠٠	١٨,٥٠٠	٢٢,٩٠٠	٢٥,٦٥٠	٣١,٦٠٠	٣٧,٧٩٥	٤١,٨٠٠	٥٦,٠٦٨	٦٥,٧٩٠	71418	84092
المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية	٣,١٧٠	٣,٣٠٠	٤,٣٠٠	٥,٦٠٠	٦,٣٠٠	٦,٥٠٠	٨,٨٠٠	٩,٥٥٠	١٠,٢٠٠	١٠,٢٧٠	١٠,٠٥٠	١٨,٨٥٠	٢٥,٦٨٩	37915	-
السكن	٣٤٣	٤٠٠	٢,٠٠٠	٨,٧٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٩٠٠	١٢,٨٠٠	١٢,٤٣٠	٣٢,٠٠٠	٦٣,٧٤١	٥٩,٣٨٣	٨٦,٤٠٠	٩١,٢٥	91980	75173
مواضيع مختلفة	٧,٤٠٠	٨,٥٠٠	١١,٩٠٠	١٥,٣٦٠	١٩,٥٠٠	٣٣,٥٠٠	٣٩,٠٠٠	٤٣,٥٠٠	١٥,٠٠٠	١٩,٤٥٩	٢١,٥٠٠	٢٣,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	28120	38000
مخططات البلدية للتنمية	٨,٠٠٠	٨,٥٠٠	١١,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٨,٨٠٠	١٨,٠٠٠	١٩,٥٠٠	٢٠,٨٥٠	١٧,٨٨٠	٢٤,٠٩١	٢٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	39000	35645
المجموع الفرعي للاستثمارات	٥٠,٠١٢	٥٥,٤٠٠	٧٥,٩٠٠	١٠٩,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٤١,٥٠٠	١٧٣,٥٠٠	١٨٦,٥٠٠	١٩٥,٧٠٠	٢٥٨,٢٨٤	٢٦٥,٨٨٣	٣٦٩,٢٩٠	.٤٤٦,٤٤٩	507264	508100

المصدر : تجميع لقوانين المالية الأعداد : ١ (١٩٩٠) ، ص.٤٠، ٥٧ (١٩٩٠)، ص ١٦٨٦، ٦٥(١٩٩١) ص. ٢٠٦٣، ٤ (١٩٩٣)، ص. ٨٢، ٨٨ (١٩٩٣)، ص. ٤٠، ٨٧(١٩٩٤)، ص. ٣٧ ٨٢(١٩٩٥)، ص ٩٤، ٨٥ (١٩٩٦)، ص. ٦٥، ٨٩ (١٩٩٧)، ص ٥٠، ٩٨ (١٩٩٨) ص، ٥٥، ٩٢ (١٩٩٩)، ص. ٨٢، ٨٠(٢٠٠٠)، ص. ٣٨، ٩٧(٢٠٠١)، ص.٧٨، ٨٦ (٢٠٠٢)، ص.٥٢، ٨٣

(٢٠٠٣)، ص.٢٩.

كما نلاحظ أن المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث نجده في سنة ١٩٩٣ يعادل حصة الاستثمارات المخططة في المخطط الرباعي الثاني، كما نجده في سنة ٢٠٠٢ يعادل تقريبا حصة الاستثمارات المخططة في الخماسي الأول، لكن الفارق الوحيد هو أن الدولة انسحبت من قطاعات كالمحروقات، وقلصت حجم الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعات المصنعة ووجهت استثماراتها إلى قطاعات أخرى كالفلاحة و الري، السكن ، التربية و التكوين ... إلخ. و فيما يلي يتم التطرق إلى مختلف المصادر سواء الداخلية أو الخارجية التي اعتمدت في تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

2 – المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤

٢-١ الادخار الحكومي:

الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، و يكون أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية. و هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الجارية، ويمثل الادخار الحكومي في الجزائر الفرق بين الإيرادات الحكومية و نفقات التسيير و إن كان هذا الرصيد موجبا يعتبر مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية. والجدول (٢) يوضح تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

من خلال الجدول (٢) يظهر أن الادخار الحكومي عرف تغيرات عديدة حيث نجده ارتفع خلال السنتين الأوليتين من الدراسة أي من ٦٣,٧ مليار دينار سنة ١٩٩٠ إلى ٩٥,١ مليار دينار سنة ١٩٩١ و هذا يعود إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية فنجد انه خلال هاتين السنتين ارتفع سعر البترول لذا فإن حصيلة الجباية البترولية ارتفعت خلال سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ و بعد ذلك تراجع من ٣٥,٨ مليار دينار سنة ١٩٩٢ إلى ٢٢,٦ مليار دينار سنة ١٩٩٣ هذا راجع إلى تزايد نفقات التسيير، لكن بعد هذه السنة ارتفع واستقر نوعا ما خلال السنتين ١٩٩٤، ١٩٩٥ فهو يتراوح ما بين ١٤٦,٨ مليار دينار و ١٣٨,٠ مليار دينار و هذا بفضل الإيرادات الحكومية و خاصة الجباية البترولية، واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع نظرا لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية وارتفاع حصيلة الجباية البترولية فانتقل الادخار الحكومي من ٢٧٤,٦ مليار دينار سنة ١٩٩٦ إلى ٢٨٣,١ مليار دينار سنة ١٩٩٧ .

لكن نجد أن سنة ١٩٩٨ شهدت انخفاض في أسعار البترول، لذا فإن الجباية البترولية قد انخفضت قليلا، بالتالي انخفضت الإيرادات الحكومية و منه تراجع الادخار الحكومي فوصل إلى ١١٠,٧ مليار دينا خلال هذه السنة ومع تحسن أسعار البترول بدأت الإيرادات الحكومية ترتفع ابتداء من هذه السنة لذا نجد أن الادخار الحكومي ارتفع من ١٩٥,٨ مليار دينار سنة ١٩٩٩ إلى ٣٦٥,٦٨ مليار دينار سنة ٢٠٠١. ينبغي تقدير النتائج المالية خاصة منها الميزانية تبعا للسياسة الصارمة لتسيير الطلب على إثر انخفاض سعر البترول في سنتي ١٩٩٨و١٩٩٩ من جهة، و تبعا لارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى في سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ من جهة أخرى، و قد سمح تضافر هذين العاملين بتحسين التوازنات و مكانة الجزائر الخارجية و قد

جدول (٢) : تطور المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

السنة / البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الادخار الحكومي مليار دينار جزائري	٦٣,٧	٩٥,١	٣٥,٨	٢٢,٦	١٤٦,٨	١٣٨,٠	٢٧٤,٦	٢٨٣,١	١١٠,٧	١٩٥,٨	٢٦٩,٠	٣٦٥,٦٨	٥٠٥,٥	٧٦٧,٦	١٠٠٢,٤
معدل التضخم %	٢٠,٢	٢٥,٥	٣١,٠	٢١,٦	٣١,٧	٢٨,٤	٢٠,٣	٦,١	٦,٢	٢,٧	٠,٦	٤,٢	١,٤	٢,٦	٤,٦

Source :

- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1992, édition 1994, p. 392.

- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1993/1994, édition 1996, p. 377.

- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1996, édition 1998, p. 315.

- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1997/1999, édition 2001, p. 328.

- Situation des opérations du trésor, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p.58.

- Situation des opérations du trésor, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.168.

- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة ٢٠٠٢، الدورة العامة الثانية و العشرون، ص.٨٣.

- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة ٢٠٠٣، الدورة العامة الرابعة و العشرون، ص.١٠٢.

سجل خلال السداسي الأول من عام ٢٠٠١ ميل نحو توسيع الادخار في الميزانية. واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع حيث وصل إلى ١٠٠٢,٤ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٤.[٣]

٢-٢ التمويل التضخمي:

عادة ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وابسط طريقة للاستدلال عليه في قياس حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى ودراسة العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة و الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى بالنسبة للحالة الثانية.

إن القوى التضخمية الفاعلة لتحريك الأسعار نحو الأعلى تتأثر بالطرق المالية، التجارية والتقلبات العشوائية في حجم و نوعية التجارة الدولية، و إذا نظرنا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه يمر بأزمة منذ بداية الثمانينيات، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية و بالتالي تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، كذلك فالعرض الكلي عجز عن مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب. و تتأثر الاتجاهات التضخمية بحجم و هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسة سعر الصرف المطبقة اللذين تميزا بالتذبذب و التدهور خلال الخمسة عشر سنة الماضية. و فشلت كل محاولات الخروج من مشكلة الصادرات أحادية التكوين السلعي و توسع هيكل الواردات السلعية الذي يرجع إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية وما نتج عنه من تخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن قياس ظاهرة التضخم يستند على عدد من المؤشرات كالتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع و معاملات الضغوط التضخمية. فالتطورات الائتمانية والنقدية التي حدثت في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٤ تشير إلى أن السياسات النقدية أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حتى بداية ١٩٩٥، إضافة إلى السياسات النقدية فإن للسياسات المالية المتشددة و شروط صندوق النقد الدولي دورا فعالا بعد سنة ١٩٩٥ في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري. والجدول (٢) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

يتبين لنا من الجدول (٢) أن الاتجاه العام لمعدل التضخم في الجزائر أخذ في الارتفاع إلى غاية ١٩٩٤ حيث وصل إلى ٣١,٧ % أين سجل أقصى قيمة له، ثم بعد ذلك اخذ في الانخفاض إلى أن و صل إلى ٠,٦ % سنة ٢٠٠٠ هذا راجع إلى السياسات المالية و النقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر. كما أن معدل التضخم ارتفع قليلا في الجزائر حيث وصل إلى ٤,٢ % سنة ٢٠٠١ و هذا راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، إنجاز عمليات الدفع في إطار مخطط دعم انتعاش وعمليات الدفع التي قامت بها الخزينة لفائدة البنوك في إطار تطهيرها المالي و إعادة رسملتها.[٤]

---

[3] - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠١، الدورة العامة العشرون، جوان ٢٠٠١، ص. ٨٨.

[4] - نفس المرجع السابق ، ص ص. ٥-٦.

إن انخفاض التضخم خلال سنة ٢٠٠٢ يعود إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما نجد ارتفاعه في سنة ٢٠٠٣ راجع إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك بـ ١,٢ نقطة في النسبة المئوية بالمقارنة مع نفس الفترة المنصرمة. يبدو أن التضخم المسجل في سنة ٢٠٠٣ ورغم ارتفاعه لا يشكل عاملا سلبيا بالنظر للقدرة الشرائية و الاستهلاكيات النهائية من جهة أخرى التي تحسنت خلال السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. إن ارتفاع التضخم في سنة ٢٠٠٤ راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل الاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة ٢٠٠٠، إلا أن تأثيره خف بسبب ارتفاع مداخيل بعض الفئات الاجتماعية و المهنية.

٣- المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤

٣-١ التجارة الخارجية:

كانت التجارة الخارجية في الجزائر مصدرا هاما بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ أربعة عقود في رفع الدخل الوطني، والتي أدت بدورها إلى زيادة تمويل الواردات من السلع الوسيطة و الإنتاجية اللازمة من جهة، والتوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة أخرى بالرغم من محاولات بناء و توسيع قاعدة إنتاجية، زراعية و صناعية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فان الاقتصاد الجزائري يتميز بتمركز قاعدته الإنتاجية في فروع إنتاج و تحويل وصناعة المحروقات، في وقت أصبح فيه الطلب الكلي يتصف بالتنوع، بالتالي يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا مفتوحا في اعتماده على الواردات و على الخصوص في قطاعات إستراتجية مثل الموارد الزراعية و الصناعية الغذائية و أصبح مشكل الأمن الغذائي متعلق بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية من خلال الأسعار، إضافة مشكلة المديونية، تذبذب أسعار الصرف الدولية و في مقدمتها الدولار الأمريكي.

تعتبر حصيلة الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات فإذا كانت قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات فانه يسجل فائض، أما إذا كان العكس فانه يسجل عجزا. ونظرا لتذبذب قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على الصادرات من المحروقات من جهة ونظرا للتغيرات التي تطرأ على قيمة الواردات الجزائرية المرتبطة بمتطلبات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، فان الميزان التجاري الجزائري سجل حالات العجز و الفائض خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ كما هي مبينة في الجدول(٣) الآتي:

من خلال الجدول (٣) يظهر أن التطور في حصيلة الميزان التجاري يخضع للارتفاع و الانخفاض الحاصل في سعر البرميل، فنجدها انخفضت من ٤,٨٠ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٠ إلى -٠,٢٥

---

[5] - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠٢، الدورة العامة الثانية والعشرون، ص. ٨٣.

[6] - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠٣، الدورة العامة الرابعة والعشرون، ص. ١٠٢.

جدول (٣): تطور المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
حصيلة الميزان التجاري	٤,٨	٤,١	٤,٢٩	٢,٧٢	٠,٢٥ ـ	٠,٢٠	٣,٧٦	٥,٤٥	٠,٧٨	٣,٣١	12.3	9.61	6.7	11.5	14.27
المديونية الخارجية	٢٨,٢٥١	٢٧,٨٧٥	٢٦,٦٧٨	٢٥,٧٢٤	٢٩,٤٨٦	٣١,٩٢٤	٣٣,٦٥١	٣١,٢٢٢	٣٠,٤٧٣	٢٨,٣١٥	٢٥,٢٦١	٢٢,٥٧١	22.642	23.353	21.821

Source :

١) www finance Alegria. org / Ministère de finance , Note de conjoncture afin de décembre . 2000, p. 13.

٢) www finance Alegria. org /Ministère de finance , Note de conjoncture afin de décembre. 2001, pp. 10-12 et la conjoncture au premier semestre 2002, p . 10.

3) Bichara Kader, ajustement structurel au Maghreb ,(Bruxelles :administration général de la coopération au développement ,1995), p.42.

4) Balance de paiement, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.54.

٥) Situation de la dette extérieure, op.cit,p.57.

مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٤، حيث كان سعر البرميل يساوى إلى ١٥,٩٨ دولار أمريكي. و بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى ٥,٤١ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٧ حيث كان سعر البرميل يساوى ١٩,٣٠ دولار أمريكي، و بانخفاض سعر البرميل سنة ١٩٩٨ إلى ١٣,٣١ دولار أمريكي انخفضت حصيلة الميزان التجاري إلى ٠,٧٨ مليار دولار أمريكي، لكن بعد ارتفاع سعر البرميل إلى ١٨,٢٥ سنة ١٩٩٩ ارتقت الحصيلة إلى ٣,٣١ مليار دولار أمريكي ووصلت في سنة ٢٠٠٠ إلى ١٢,٣ مليار دولار أمريكي حيث كان سعر البرميل يقدر بـ ٢٨,٥٠ دولار لتنخفض في سنة ٢٠٠٢ إلى ٦,٧ مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول و الجباية البترولية وارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة لتصل الحصيلة إلى مستوى قياسي سنة ٢٠٠٤ حيث تقدر بـ ١٧,٢٧ مليار دولار أمريكي حيث سعر البرميل يقدر بـ ٣٨,٦٦ دولار أمريكي. مما سبق نستنتج أن صادرات الجزائر أحادية البنية تتكون من سلعة واحدة تتغير أسعارها تبعا للتغيرات التي تطرأ في الأسواق العالمية فترتفع أحيانا وتنخفض أخرى.

٣-٢ المديونية الخارجية:

ظهرت مشكلة المديونية لكثير من البلدان النامية و من بينها الجزائر في السنوات الأخيرة كأحد ابرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية فيها، و أضحت أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. فنجد أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها. هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية. فنجد قصور مصادر التمويل الداخلية بها، وسوء استغلالها من جهة و رغبة الدولة في تحقيق تنمية سريعة، هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية و لو بشروط قاسية، لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

إن اللجوء إلى السوق المالي الدولي للاقتراض ليس خطأ بل هو وسيلة لتحقيق مشاريع استثمارية، لكن ضعف مردودية هذه المشاريع لا يمكن من توفير المبالغ المقترضة.فبداية أزمة المديونية كانت عام ١٩٨٦، ذلك بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالتالي تدهور حصيلة صادرات المحروقات، و منه تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف الدول و الهيئات الدائنة.

نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي و صلت إليها الجزائر لم تجد السلطات أمامها سوى حل اللجوء إلى الاقتراض القصير المدى والذي كلفها الكثير و الكثير، إضافة إلى غياب استراتيجية واضحة لتسيير المديونية الخارجية على المدى الطويل، و الاختلالات الموجودة في بوازناتها الخارجية، استمرت الجزائر بالتسديد و الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة حسب العقود الأصلية الممضاة مع المقرضين. و الجدول (٣) يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

يظهر من الجدول(٣) أن حجم المديونية الخارجية للجزائر بدأت تنخفض مع مطلع التسعينيات إلى غاية ١٩٩٣ بسبب تحسن أسعار البترول، فكان الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات يوجه لتسديد احتياطي الديون و فوائدها لكن ابتداء من سنة ١٩٩٤ ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر من ٢٩,٤٨٦ مليار دولار أمريكي، حيث و صلت إلى ٣١,٢٢٢ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٧ و هذا يتزامن مع إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر والقروض المقدمة لها من طرف الهيئات المالية الدولية. وتراجعت ابتداء من ٣٠,٤٧٣ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٨ إلى٢٢,٥٧١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠١، لتعود للارتفاع في السنتين اللاحقتين هذا راجع إلى ارتفاع طفيف للديون متوسطة و طويلة الأجل وتتراجع بعد ذلك إلى ٢١,٨٢١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٤، كما نلاحظ انخفاض مستمر لخدمة الدين بالنسبة للصادرات حيث تراجعت من ٤٧,٧% سنة ١٩٩٨ إلى ٢١,٧% سنة٢٠٠٢ إلى ٢١,٦ % سنة ٢٠٠٤.[٧] مع وجود اتجاه لدى السلطات[٨] الجزائرية لتخفيف عبء المديونية ومحاولة التخلص منها في ظل الوفرة المالية بسبب تحسن أسعار البترول في هذه المرحلة و الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في مجال إدارة القروض.

٣-٣ الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن عدد المشاريع الاستثمارية وصل إلى ٣٢٤ (٨٧ مشروع استثماري أجنبي مباشر في ظل قانون النقد و القرض و٢٣٧ في ظل قانون الاستثمارات إلى غاية ١٩٩٨) مشروعا خارج قطاع المحروقات ما بين ١٩٩٠-١٩٩٨، مقدرة بمبلغ إجمالي ٣ مليار دولار أمريكي. (١,٣٣ مليار دولار أمريكي ما بين ١٩٩٠-١٩٩٣ و ١,٦٧ مليار دولار أمريكي ما بين١٩٩٤-١٩٩٨).[٩]

يمكن ملاحظة ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال التسعينيات وان أهمها تم منذ ١٩٩٦، حيث تعاقدت الجزائر و كبرى الشركات البترولية. فنجد أن عدد عقود البحث و التنقيب المتعاقد عليها بين شركة سونا طراك و الشركات الأجنبية السارية المفعول حتى نهاية ١٩٩٨ هي ١٧ عقدا.[١٠]

• في نهاية ديسمبر ١٩٩٥ أبرمت سونا طراك و بريتش بتروليوم عقد خدمة مدته ٣٠سنة بقيمة ٣ مليار دولار أمريكي تساهم فيه سونا طراك بـ :١,٠١٥ مليار دولار أمريكي بهدف البحث عن الغاز الطبيعي في عين صالح ، إنتاجه و تسويقه؛

---

[7]- La dette extérieure , évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p.43.

[8] - La dette extérieure , évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.57.

[9] - تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٦، ص. ١٠٩.

[10] - Hassan Yacine , "L'expérience de la SOTRACH en matière de partenariat dans la recherche , le développement et la production d' hydrocarbures", dans "partenariat et investissement" annales de l'institue d'Economie douanière et fiscale, 1999, p. 31.

• فـي سـبتمبر ١٩٩٦ ابرمـت سـوناطراك (٣٥%) ،"توتال"الفرنسـية (٣٥%) "وريبسـول" الاسـبانية (٣٠%) عقد تقاسم الإنتاج يتعلق بحقل الغاز في "تين فوي تبنكورت" يقدر بـ : ٨٧٤ مليون دولار امريكي؛

• في ١٥ افريل ١٩٩٦ وقعت سونا طراك مع "آركو" الأمريكية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج يهدف الى رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام في حقل " رهد البغل " من ٢٧ ألف إلى ١٢٥ ألف برميل يوميا في نهاية ١٩٩٩ و يقدر استثمار التطوير و الاستغلال بين ٩١٠ و ١٠٩٠ مليون دولار أمريكي تمول من قبل الشريك الأجنبي.

• في ٢٩ جوان ١٩٩٨ وقعت سونا طراك مع شركة " اموكو" الامريكية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مدته ٢٠ سنة بهدف تطوير و استغلال أربعة آبار تم اكتشافها في " عين امناس" ، و تقدر قيمة الاستثمار ب : ٧٩٠ مليون دولار أمريكي.

إن من أهم ما تم تحقيقه من مشاريع نتيجة للشراكة في قطاع المحروقات نذكر: [١]

• مصنع معالجة الغاز الطبيعي في " تين فوي تبنكورت" الناتج عن الشراكة المختلطة بين سوناطرلك (٣٥%) ، "توتال" الفرنسية (٣٥%) و "ريبسول" الاسبانية (٣٠%) الناتجة عن العقد الموقع في سبتمبر ١٩٩٦، الذي كلف ٦٠٠ مليون دولار أمريكي.

• مصنع معالجة البترول الخام في حاسي بركين الجنوبية تجسيدا لعقد الشراكة الموقع بين شركة سوناطراك و" انداركو" الامريكية في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٦، ذو كلفة تبلغ ٢٢٢ مليون دولار أمريكي.

أما فيما يخص قطاع خارج المحروقات فقد عرف منتصف ٩٨ مفوضات حول ثلاثة مشاريع تصل قيمتها إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي وهي:

• ٥٠٠ ومليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة بين المجمع الإسباني فرتيبيرياً و شركةً أسميدالً و فيرفوسً التابعتين للشركة القابضة للمناجم، وتهدف هذه الشراكة إلى إنشاء ثلاثة مصانع للأسمدة.

• ٤٠٠ مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة مع مستثمرين من ألمانيا في مجال حمض الفوسفور.

• ٣٠٠ مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة مع مستثمر من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف استغلال الحديد في مدينة جيجل.

إلى جانب قطاع الكيمياء و المواد الصيدلانية، نجد القطاع المالي بشقيه البنكي و التأمينات شهد نشاطات كدخول بنك البركة و بنك (ABC) ، (city bank) الأمريكية و (BNP) الفرنسية.

أما اهتمام مؤسسات التأمين الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بالسوق الجزائري راجع أساسا إلى الاهتمام بسوق إعادة التأمين الذي يقدر بـ: ٦٠ مليون دولار أمريكي سنويا وبآفاق جذابة، باعتباره من الأسواق البارزة، حيث يقدر هذا الأخير بـ:٣ مليار دولار سنة ٢٠١٠. [٣]

---

[1] - Cité dans le journal le[1]matin du 24 mai, 1999, N° 2196 , p .3.

[1] - Cité dans le journal la[2]tribune du 18 novembre, 1998, N°1013 , p . 04.

و من الشركات التي أقيمت مع القطاع الخاص نجد :

• إنشاء شركة (Pepsi-cola) بين مجمع مهري و الشركة الأمريكية الأم (Pepsi-cola) وهو استثمار يقدر بـ: ٦٠ مليون دولار أمريكي.[1] جدير بالذكر انه بعد ٨ أشهر من بداية أعمال هذه الشركة التي تشغل ٥٠٠ عامل حصلت على ٤٠% من السوق الجزائري حسب تصريحات السيد مهري المدير العام لهذه الشركة.[1][5]

• (petrovales) إيطاليا خطط لإنشاء شركة للخدمات الصناعية في مجال المحروقات مع شريك محلي خاص.

• قامت مخابر (synthelabo) و (Laphal) الفرنسية في ١٩٩٧ بإنشاء شركة مختلطة مع مستثمر جزائري بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي.[1][6]

• كما أنشأت شركة مختلطة في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧ لأجهزة التلفزيون (٢٠٠ألف جهاز سنويا) بين شركة (Samsung) و شركة خاصة جزائرية (Sentrax electronics International) تأسست في أروبا و تعمل في لندن، براغ، باريس و كوريا ، استقرت هذه المؤسسة في الجزائر بتاريخ ٠٥ أكتوبر ١٩٩٧ وتعمل من أوائل مؤسسات القطاع الخاص التي حصلت على عقد من هذه الأهمية مع مؤسسة عالمية.[1][7]

• وقد قدر متوسط الإستثمارات الخارجية المباشرة في الجزائر بأقل من ٤٠٠ مليون دولار باستثناء عام ٢٠٠١ الذي سجلت فيه الاستثمارات الخارجية ارتفاعا محسوسا في حدود ١,٢ مليار دولار بفضل دفع شركة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال.[8]

نسجل في الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٢ تدفق مهم للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر مما يؤكد تحسنها في ميدان جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث صنفت في المرتبة الأولى مغاربيا و الثالثة إفريقيا خلال سنة ٢٠٠٢، مما أدى إلى الزيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي. وهذا التحسن في مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر محقق في بعض الاستثمارات الإستراتيجية (المحروقات، الاتصالات، مواد البناء، الحديد و الصلب) ويبدوا أن الأمور توسعت إلى قطاعات أخرى كالكهرباء و المياه.

وفي تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ سجل تراجع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر من ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٦٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مشيرا إلى أن الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطقة العربية. كما

---

[1] - Amara LATROUS, (PDG de la SNA) l'expérience de la société national d'assurance: le partenariat dans le secteur des assurances",in, partenariat et investissement annales de l'institue d'Economie douanière et fiscal ,1999, pp.33 -38.

[1] - Cité dans le journal EL- Watan du13 décembre, 1998, N° 2739,p .24 .

[1] - Cité dans le journal EL- Watan du 17 décembre, 1998, N° 2743 ,p 22.

[1] - Cité dans le journal la tribune Economie , du 9 au 15 juin, 1999, p .11.

[1] - Cité dans le journal la tribune du 8 novembre, 1997, N° 1004 , p . 07.

[1] - جريدة الخبر الصادرة يوم ٢٠٠٢/١١/١٢ ، العدد ٣٦٢٦ ، ص. ٢.

أوضح التقرير الدولي أن الاستثمارات الأجنبية في العالم تراجعت من ٦٧٨,٨ مليار دولار إلى ٥٥٩,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة.

كما ظهرت و تطورت في الجزائر أساليب أخرى التي يمكن أن تقسم إلى داخلية و خارجية و هذا ما أدى بنا إلى التطرق إلى مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المشروعات الاستثمارية خلال فترة الدراسة.

يشكل القرض السندي الذي أصدرته مؤسسة سونا طراك الانطلاق الفعلي لبورصة الجزائر، و هذا القرض السندي الذي قدر مبلغه الأولي بـ: ٥ملايير دج و لمدة ٥ سنوات و بسعر فائدة ١٣ % ومنحه عند الإصدار بنسبة ٢,٥ % قد تم إعداده بين شهري نوفمبر و ديسمبر ١٩٩٧ وانطلق أثناء السداسي الأول من سنة ١٩٩٨ ولقد لقي هذا القرض إقبالا كبيرا لدى الجمهور مما يفسر رفع مبلغه إلى ١٢ مليار دج، وأيضا السبب في نجاح هذا القرض هو معدل الفائدة المستعمل ١٣% و الوسيلة الجبائية المرتبطة به أي الدخل غير الخاضع للضريبة. وما يمكن استخلاصه من هذه العملية هو توفير ادخار هام من شأنه أن يستثمر في توظيف الأموال على المدى الطويل، و هو ما يفترض من جهة أخرى وجود رؤوس أموال ضخمة يمكن جذبها إذا ما تم بذل مجهود باتجاه تطوير أدوات الادخار وتنويعها .

وفي هذا الإطار تم الاتصال ببعض المؤسسات لإصدار السندات في صالح الجمهور و هكذا تم اختيار:

- مؤسسة "الرياض" – سطيف – إصدار مليون سهم.
- مؤسسة "صيدال" بإصدار سندات بقيمة ٢٠% من رأس مالها.
- نزل الأوراسي بإصدار ٢٠% من السندات من رأسماله.

---

[1] مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة ١٩٩٨ ،الدورة الثامنة عشرة ، نوفمبر، ١٩٩٨، ص .٧١.

[2] - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ١٩٩٨، الدورة العامة الثالثة عشر ماي ١٩٩٩، ص ص .٧٧- ٧٨.

خاتمة:

لجأت الجزائر في بداية التسعينات إلى تمويل المشروعات الاستثمارية بالتوسع في الإصدار النقدي وطلب القروض الخارجية القصيرة الأجل منها ، و اعتمادها على قطاع تصديري يعتمد على سلعة أحادية البنية تتغير أسعارها في الأسواق العالمية .هذا ما فرض التزامات مالية خارجية على الدولة الجزائرية، أما على المستوى الداخلي فكانت النتيجة ارتفاع الأسعار و غلاء المعيشة و تدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان و تدهور مستوى الإنتاج في أغلب المؤسسات الإنتاجية.

من هذا المنطلق أضحى لزاما التفكير بمنطق اقتصاد خارج المحروقات والاقتصاد التمويلي فالأول يبين بصفة واضحة الهزات والأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري و هذا بطبيعة الحال مرجعه سعر البترول الذي يعتبر متغير خارجي، فهو يفلت من رقابة صناع القرار السياسي إضافة إلى تذبذب أسعاره حسب ظروف السوق البترولية العالمية، أما الثاني فيحدد طبيعة المؤسسات التي تأخذ صفة المتعامل الاقتصادي في المجال التمويلي و الطريقة التي يتم بموجبها تمويل المشروعات الاستثمارية.

لكن بعد توقيع معاهدة الاتفاق الائتماني و التعديل الهيكلي سنة ١٩٩٤ فان صندوق الدولي فرض على البنك المركزي سياسات مالية و نقدية متشددة أدت إلى تخفيض معدل التضخم في الجزائر إلى مستوى جد مقبول، ونظرا لتحسن أسعار المحروقات مؤخرا في الأسواق العالمية والسياسية الصارمة لإدارة الطلب أدت إلى تحسين التوازنات المالية الداخلية و الخارجية للجزائر، حيث تقلصت المديونية الخارجية و خدماتها و تم التخلي عن القروض القصيرة الأجل، أما عن توازنات الميزانية فبدأت تتحسن ابتداء من سنة ٢٠٠٠ نضرا لتحسن الموارد (الجباية البترولية) كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر (خارج قطاع المحروقات تقدما ملحوظا ابتداء من سنة ٢٠٠١ وخاصة في مجال الاتصالات. ومن خلال ملاحظة توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة يلاحظ أن مبالغ الاستثمارات في تزايد مستمر مما يدل أن الدولة مازالت تستثمر لكنها انسحبت من قطاعات كالمحروقات وقلصت حجم الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعات المصنعة، ووجهت استثماراتها إلى قطاعات أخرى كالفلاحة و الري، السكن، التربية و التكوين ...الخ أي حدث تغيير في تركيبية الاستثمار. مما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

١- تمويل قطاع المحروقات في مجمله خارجي إما في شكل استثمار أجنبي مباشر، شراكة أو داخلي (تمويل ذاتي)

للمؤسسة الموجودة في القطاع.

٢- تخلي الدولة عن تمويل الصناعات المصنعة، وأصبح تمويلها عن طريق الشراكة أو تمويل ذاتي.

٣- وجهت الدولة تمويلها إلى قطاعات أخرى كالفلاحة و الري، السكن، التربية و التكوين، المنشآت الأساسية

الاقتصادية و الإدارية، المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية و الخدمات المنتجة.

٤- المشاريع الاستثمارية العمومية تستعمل أساليب ومصادر جديدة في التمويل كإصدار الأسهم والسندات في السوق المالية، مولت بها صيدال، الرياض، سوناطراك والأوراسي.

٥- تحول الاقتصاد من اقتصاد استدانة إلى اقتصاد تمويلي وهذا عن طريق مؤسسات تمويلية تأخذ صفة متعامل اقتصادي في هذا المجال.

٦- مواصلة التزام الدولة بتمويل الاستثمار العمومي، هذا بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة ٢٠٠٠ في إطار مخطط دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

١- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية ١٩٦٧-١٩٧٨، ماي ١٩٨٠، الجزائر ص.٥٠.

٢- تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٦، ص. ١٠٩.

٣- جريدة الخبر الصادرة يوم ٢٠٠٢/١١/١٢ ، العدد ٣٦٢٦ ، ص. ٢.

٤- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة ١٩٩٨ ،الدورة الثامنة عشرة ، نوفمبر، ١٩٩٨، ص .٧١.

٥- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ١٩٩٨، الدورة العامة الثالثة عشر ماي ١٩٩٩، ص ص .٧٧- ٧٨.

٦- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠١، الدورة العامة العشرون، جوان ٢٠٠١، ص. ٨٨.

٧- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠٢، الدورة العامة الثانية والعشرون، ص. ٨٣.

٨- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة ٢٠٠٣، الدورة العامة الرابعة والعشرون، ص. ١٠٢.

II- المراجع بالغة الفرنسية :

١- Amara LATROUS, (PDG de la SNA) l'expérience de la société national d'assurance: le partenariat dans le secteur des assurances",in, partenariat et investissement annales de l'institue d'Economie douanière et fiscal ,1999, pp.33 -38.

2- Bichara Kader, ajustement structurel au Maghreb ,(Bruxelles :administration général de la coopération au développement ,1995)

٣- Cité dans le journal la tribune du 8 novembre, 1997, N° 1004 , p . 07.

٤- Cité dans le journal EL- Watan du13 décembre, 1998, N° 2739,p .24 .

٥- Cité dans le journal EL- Watan du 17 décembre, 1998, N° 2743 ,p 22

٦- Cité dans le journal le matin du 24 mai, 1999, N° 2196 , p .3 .

٧- Cité dans le journal la tribune du 18 novembre, 1998, N°1013 , p . 04.

٨- Cité dans le journal la tribune Economie , du 9 au 15 juin, 1999, p .11.

٩- évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p.43.

١٠- évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.57.

١١- Hassan Yacine , "L'expérience de la SOTRACH en matière de partenariat dans la recherche , le développement et la production d' hydrocarbures", dans "partenariat et investissement" annales de l'institue d'Economie douanière et fiscale, 1999, p. 31.
١٢- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1992, édition 1994.
١٣- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1993/1994, édition 1996 .
١٤- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1996, édition 1998 .
١٥- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1997/1999, édition 2001 .